التطور التاريخي لسعر صرف الريال اليمني والعوامل المؤثرة عليه والافاق المستقبلية

مقدمة من قبل

د . نهال علي عبدة عكبور

رئيس فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية

المقدمة:

سعر الصرف هو النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في مدة زمنية محددة.

كما ويتعبر سعر صرف العملات والدولار وجه الخصوص من المؤشرات الأكثر خطورة والتي تؤثر بقوة على المستويات المعيشية وعلى الامن الغذائي ومستويات الفقر والبطالة.

وبدون توفير منتظم للعملات الصعبة لتغطية واردات السلع الغذائية والاساسية واستقرار اقتصادي ستزداد الضغوط المؤدية الى تدهور القيمة الوطنية. مما يزيد شريحة واسعة من المجتمع وخاصة الفقراء ودوي الدخل المحدود.

فسياسات سعر الصرف تشمل إجراءات تخفيض قيمة العملة المحلية والحفاظ على تنافسية الاقتصاد، عن طريق القضاء على المغالاة في سعر الصرف

وفي هذه الورقة نسلط الضوء على تطورات أسعار الصرف على مر الزمان من بعد قيام الثورة شمالاً وجنوباً وما أسباب انتعاشها ، وتعقبها قيام الوحدة اليمنية وسياساتها الاقتصادية والمالية والإدارية وأثارها، وثلاها ثوره الربيع العربي وعواقبها، وأخرها الحرب الغاشمة من قبل الحوثيين ونتائجها من تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وماهي العوامل المؤثرة على أسعار الصرف وماهي الافاق المستقبلية والمعالجات التي نأمل في اتباعها لاستقرار وتثبيت سعر الصرف.

فقد تركزت الورقة على ثلاث محاور رئيسية نعرضها على النحو الاتي:

- **المحور الاول**: **تطورات أسعار صرف الريال اليمني مقابل الدولار للمده (١٩٦٢ - ٢٠٢١م)**
- **المحور الثاني**: **العوامل المؤثرة على سعر الصرف في اليمن بعد الحرب ٢٠١٥م**
- **المحور الثالث**: **الافاق المستقبلية لتحسين سعر الصرف في اليمن**.

المحور الاول: تطورات أسعار صرف الريال اليمني مقابل الدولار للمدة (١٩٦٢ - ٢٠٢١م):

شهد أسعار صرف الريال اليمني عدة تطورات في مجموعة من المراحل المختلفة، فمن مرحلة ما بعد الثورة اليمنية في (١٩٦٢ – ١٩٧٢م) استقر سعر الصرف على (ريال الأربع)، وتعقبها الاستقرار النسبي في الثمانينات من القرن الماضي نظراً للتحسن الذي طرأ على الدخول في الاقتصاد اليمني خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٧٣م) إذ بلغ حينها سعر الصرف (٤,٥ ريال يمني)، والذي كان نتيجة للقفزة الكبيرة في أسعار النفط وانتعاش واسع في البلدان العربية المنتجة للنفط ومنها اليمن و لتصاعد وتعاظم و أهمية تحويلات المغتربين في الخارج، والذي أحدث ما يمكن تسميته بـالانقلاب الصامت في هيكل الاقتصاد اليمني، وهو أمر لم يتواصل مع تدفق المهاجرين الى دول النفط وركود التحويلات بدءً من منتصف الثمانينات إذ ارتفع الى (٩,٧٠ ريال يمني)، بل وبدء التدفق العكسي للمهاجرين وتحديداً تحت تأثير حرب الخليج الثانية وتفكك الاتحاد السوفيتي في (١٩٩٠-١٩٩١م).

واجه الاقتصاد اليمني منذ الشهور الأولى لإعلان الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م عدة تطورات محلية واقليمية ودولية غير مواتية، ساهمت في تفاقم الأوضاع والاختلالات الاقتصادية والمالية والنقدية، تدنت فيها معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بصورة كبيرة، وتزايدت معدلات نمو عجز الموازنة العامة وارتفاع نسبته الى الناتج المحلي الإجمالي، وتسارع معدلات التضخم، وارتفاع معدلات البطالة، وتدهور قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

إذ اعتمدت السلطات النقدية خلال المدة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للمدة (٩٠–٩٤م) على تعدد أسعار الصرف للعملة اليمنية، ويمكن تقسيم سوق الصرف الأجنبي وفق آلية تحديد سعر الصرف إلى سوقين:

١. سوق الصرف الرسمي:

إذ حدد فيه البنك المركزي خمسة أسعار لسعر الصرف للريال مقابل الدولار، ويمكن إيجازها كالآتي:

•سعر الصرف الرسمي:

تم العمل به ابتداء من فبراير ١٩٩٠م، ويساوي (١٢,٠١) ريال لكل دولار، ويقتصر على المعاملات الخارجية الحكومية، إلا أنه ابتداء من ابريل ١٩٩١م حددت الحكومة سعر الصرف الرسمي لواردات السلع الغذائية (*) من (١٦) ريال حتى يوليو ١٩٩٢م؛ إذ أوقف التعامل بالسعر الجديد، وأعيد استخدام سعر الصرف الرسمي السابق (١٢) ريال بالنسبة إلى هذه السلع.

•سعر الصرف الدبلوماسي:

يبلغ (٥,٥) ريال لكل دولار استخدم لتمويل مرتبات الموظفين اليمنيين وأجورهم في الخارج ومخصصات البعثات الدبلوماسية العاملين فيها، وتتحمل وزارة الخارجية ووزارة المالية الفارق عن السعر الرسمي بالمناصفة.

(*) مثل القمح والدقيق والأرز في عام ٩٤م ثم تحويل الأرز من النوع الشعبي وسوق الصرف الرسمي إلى سوق الصرف الموازي.

•سعر الصرف الجمركي:

ويبلغ (١٨) ريال لكل دولار، وبدء العمل به من يناير ١٩٩٢م، واستخدام لأغراض التعويم الجمركي للسلع المستوردة ما عدا السلع الغذائية المحددة.

•سعر الصرف التشجيعي:

وكان مساوياً لسعر الصرف الجمركي إلا أنه منذ مايو ١٩٩٣م رُفِع سعر الصرف التشجيعي إلى (٢٥) ريال لكل دولار، ويستخدم هذا لأغراض مشتريات البنك المركزي والشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط والسفارات الأجنبية الممتدة في بلادنا.

•سعر الصرف الاستثنائي:

ويبلغ (٨٤) ريال لكل دولار، وهو السعر الذي حدد من لجنة الصرافة في نوفمبر ٩٤م.

ونتيجة للعجز المزمن في ميزان المدفوعات، وارتفاع أسعار الصرف في السوق الموازي بنسب أكبر من السعر الرسمي أصبح موضوع تصحيح أسعار الصرف ضرورة ملحة، فأدخل البنك المركزي اليمني في نوفمبر من العام ١٩٩٤م سعر صرف رسمي موازياً لسعر السوق، وقد حدد سعر الدولار الواحد بـ (٨٤) ريال يمني، كون لجنة إرشادية من البنوك التجارية والصرافين مهمتها العمل مع البنك المركزي لضبط العملة، والحفاظ على السعر الرسمي الموازي، وفي الوقت نفسه أصدر البنك المركزي توجيهاته إلى البنوك التجارية بعدم فتح أي اعتماد مستندي لأي مورد إلا إذا أظهر أن العملة التي تغطي ذلك المستند قد أُشتُريت بالسعر الموازي الرسمي الذي حدده البنك.

فكانت السياسة النقدية خلال مدة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي تعمل على إلزام البنوك بالتمسك بسعر الصرف الرسمي الموحد للدولار (١٢,٠١) ريال ، وكانت تتعامل بالنقد الأجنبي كوكيل للبنك المركزي بسعر الصرف الرسمي، ونتج عن ذلك هُرب معظم موارد النقد الأجنبي إلى السوق الموازي؛ إذ كان بعضهم يشتري النقد الأجنبي من البنك المركزي بالسعر الرسمي بحجة إجراء بعض المدفوعات المُرخصة ثم بيعه في السوق الموازية، وخلق هذا عدداً كبيراً من المستفيدين، أوعز لبعض البنوك فتح اعتماد لسلع ضرورية (استراتيجية) بناءً على تعهدات من البنك المركزي، ولكنه لم يستطع الوفاء بهذه التعهدات، فخلق لدى العالم الخارجي جواً من عدم الثقة والمصداقية، و خلق تعدد أسعار الصرف للريال بؤرة من الفساد، و خلق تشوهات سعرية عديدة خاصة للسلع والخدمات التي تسعرها الدولة.

ونتيجة لتلك الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد اليمني، فقد قامت الحكومة اليمنية بتبني برامج تصحيح اقتصادي لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، واستئناف مسيرة التنمية في إطار من الاستقرار النقدي والمالي، وتحسين البيئة الاقتصادية الكلية، وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد اليمني.

لقد دفع ذلك بالحكومة اليمنية الى التواصل بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لصياغة أهداف برنامج الاصلاح الاقتصادي، واصلاح جديد بدأ تطبيقه في عام ١٩٩٥م، وتم تقسيم برنامج الاصلاح الاقتصادي زمنياً الى مرحلتين أساسيتين مرحلة التثبيت الاقتصادي والتكييف الاقتصادي، ولكن تعقبها عدة احداثيات متتالية ناقشتها هذه الورقة على أساس تقسيمها لمجموعه من الفترات المتتالية، نذكرها على النحو الاتي:

١) **الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩م) فترة التثبيت الاقتصادي في إطار الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.**

٢) **الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤م) فترة التكيف الاقتصادي في إطار الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.**

٣) **الفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩م) فترة التكيف الاقتصادي في إطار الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.**

٤) **الفترة الرابعة (٢٠١٠-٢٠١٤م) فترة أحداث الربيع العربي.**

٥) **الفترة الخامسة (٢٠١٥ – ٢٠٢١م) فتره ما بعد حرب ٢٠١٥م الحرب الانقلابية.**

١) الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩م) فترة التثبيت الاقتصادي في إطار الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

على الرغم من الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي اليمني خلال مدة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية استمرت أسعار الصرف في السوق الموازي غير الرسمي في الارتفاع، ووصل سعر الدولار الواحد في نهاية العام ١٩٩٤م إلى (١٠١) ريال يمني، وفي مارس ١٩٩٥م وصل سعر الدولار إلى (١٢٧,٦٠) ريال مما حدا بالبنك المركزي إلى رفع السعر الرسمي إلى (٥٠) ريال بدلاً من (١٢) ريال/ الدولار ، وفي يناير ١٩٩٦م رُفِع السعر الرسمي من (٥٠) ريال إلى (١٠٠) ريال/للدولار الواحد، بعد تطبيق الحكومة اليمنية برنامج الإصلاح الاقتصادي أخذت بنظام التعويم (تعويم العملة)؛ إذ تتحدد قيمه العملة عملياً وفق لتفاعل قوى العرض والطلب، فضل سعر صرف العملة الوطنية شبه مستقر، ويتعادل و السوق الموازية.

نتيجة لاختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي لصالح الطلب، ولعدم استطاعه البنك المركزي اليمني التدخل في سوق الصرف لإحداث ذلك التوازن، وفي ظل وجود برنامج لتحرير التجارة الخارجية في اليمن أقدم البنك المركزي في أغسطس ١٩٩٦م على اتخاذ قرار بتعويم العملة المحلية، وبما أن العملة المحلية كانت مقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية في السابق، ومع استمرار مُعدل التضخم بالنمو (وإن كان بمُعدلات أقل مما كان في السابق) كان من المتوقع بعد التعويم أن يستمر انخفاض قيمة العملة المحلية في سوق الصرف حتى يتم التوازن بين العرض والطلب، وهكذا استمر سعر صرف الدولار في الارتفاع حتى وصل في العام ١٩٩٩م إلى (١٥٥,٧٥) (ريال / دولار واحد) و بلغ مقدار الزيادة عما كانت علية في العام ٩٥م (٥٥,٧٥) (ريال / دولار واحد)، وبشكل عام فقد بلغ المتوسط السنوي خلال هذه المرحلة (١٢٩,٨٢) (ريال / دولار واحد)، ومن ثم استمرت قيمة العملة في الانخفاض

خلال مدة برنامج الإصلاح الممتدة من (٩٥-٩٩م)، ويرجع هذا الانخفاض - في رأينا - إلى أسباب متعددة منها:

١. استمرار تزايد الطلب على العملة الصعبة في سوق الصرف نتيجة لاستمرار الواردات في النمو.
٢. انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية المحلية موازنة بالخارجية.
٣. عدم تدخل البنك المركزي بشكل حاسم لوضع حد لهذا التدهور على الرغم من امتلاكه احتياطي من العملة الصعبة يمكنه من فعل ذلك.

لقد ترك الانخفاض المستمر لقيمة العملة المحلية آثاراً سلبية تجلت في انخفاض المستوى المعيشي للطبقات ذات الدخل المحدود، وهرب رؤوس الأموال إلى الخارج إضافة إلى تزايد مدفوعات خدمة الدين، وتدهور الثقة بالعملة المحلية، أما المكاسب التي كان من المتوقع تحقيقها من جراء هذا التخفيض – حسب النظريات الاقتصادية – فلم تتحقق ومنها:

سد / تقليص العجز في ميزان المدفوعات، لاسيما أن السياسات الانكماشية في المجال المالي والنقدي من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي؛ مما يخفض ومن ثم الواردات السلعية من ناحية، والطلب على المنتج المحلي من ناحية ثانية عندها يتولد لدينا فائض في المنتوج المحلي ممكن توجيهه للتصدير.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها البنك المركزي اليمني للحفاظ على قيمة الريال اليمني من عدم التدهور؛ وذلك من خلال تحديد أسعار الصرف، وتعددها تشمل جميع المجالات التي تتعامل بالعملة الصعبة اتسمت السياسات التي اتبعها اتجاه سعر الصرف بالجمود، وعدم مواكبة التطورات الكبيرة التي طرأت على الاقتصاد الوطني؛ مما أدى إلى توسع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي، وسعر الصرف في السوق الموازية، وأصبح سعر الصرف الرسمي للريال أعلى بكثير من القيمة الحقيقية للعملة الوطنية؛ الأمر الذي أدى إلى تعميق التشوهات الاقتصادية، وتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة لإصلاح سياسات سعر الصرف في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، بغرض تصحيح أوضاع سعر الصرف، وتوحيد أسعاره المتعددة، للوصول إلى تطبيق سعر صرف واقعي يساعد على رفع الكفاءة التنافسية للمنتجات اليمنية، وتنشيط الصادرات كي تتوسع، وتجد لها أسواقاً خارجية، بل إن هذا السعر الواقعي سوف يعمل على جذب تحويلات المغتربين اليمنيين للمرور عبر القنوات الرسمية، والاستفادة منها، بدلاً من أن تذهب إلى السوق الموازي، وتستخدم في أغراض لا تخدم متطلبات التنمية وأهدافا.

٢) الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤م) فترة التكيف الاقتصادي في إطار الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذه المرحلة استمر سعر صرف الدولار بالارتفاع في السوق المحلية على حساب قيمة الريال اليمني الذي انخفضت قيمته بشكل كبير؛ إذ وصل سعر صرف الدولار في العام ٢٠٠٠م إلى (١٦١,٧٣) (ريال\دولار) ثم ارتفع في العام ٢٠٠٤م إلى (١٨٤,٧٨) (ريال \ دولار) وبلغت نسبة الارتفاع حوالى (١٤,٢٥٪)، و بلغ المتوسط السنوي لسعر الصرف (١٧٤,٨٦) (ريال\دولار) خلال المدة نفسها.

٣) الفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩م) فترة التكيف الاقتصادي في إطار الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فقد شهد ارتفاعاً مستمراً طيلة الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩م) حيث كان (١٩١,٤٢) ريال لكل دولار في عام ٢٠٠٥م ووصل عام ٢٠٠٩م الى (٢٠٢,٨٥) ريال لكل دولار، وقد بلغ سعر الصرف في المتوسط السنوي ما يعادل (١٩٨) ريال لكل دولار.

٤) الفترة الرابعة (٢٠١٠-٢٠١٤م) فترة أحداث الربيع العربي.

فقد انخفض الريال أمام الدولار الى (٢١٣,٣٥) ريال / دولار عام ٢٠١٠م مقارنة بـ (٢٠٢,٨٥) ريال / دولار عام ٢٠٠٩م، ثم ارتفع الى (٢١٣,٨) ريال / دولار خلال عام ٢٠١١م، ووصل الى ٢١٤ ريال / دولار خلال الأعوام (٢٠١٢-٢٠١٤م)، وقد بلغ سعر الصرف في المتوسط السنوي (٢٠١٠-٢٠١٤م) ما يعادل (٢١٤,٢٥٦) ريال لكل دولار.

٥) الفترة الخامسة (٢٠١٥ – ٢٠٢١م) فتره ما بعد حرب ٢٠١٥م الحرب الانقلابية.

منذ العام ٢٠١٥ م شهد سعر صرف العملة المحلية تدهوراً ملحوظاً في السوق النقدية حيث ارتفع سعر الصرف في السوق الموازية من (٢٥٥) ريال / دولار عام ٢٠١٥ م الى (٣٠٠) ريال / دولار في العام ٢٠١٦م حينها اتخذ البنك المركزي قراراً برفع سعر الصرف الرسمي للدولار لمره واحده، الجدير ذكره هنا أن سعر الصرف الرسمي يستخدم في عده حالات مثل المعاملات الداخلية للبنك المركزي، في بعض المعاملات الرسمية الحكومية، في احتساب الدولار الجمركي عند فتح الاعتمادات المستندية للاستيراد وعند سداد بعض الرسوم والخدمات المقيمة بالدولار في حين أن سعر الصرف الموازي والذي ارتفع كما اسلفنا بصوره ملحوظه هو المستخدم في المعاملات التجارية، ووصل لادنى مستوياته حيث بلغ سعر الصرف الدولار ٤٠٠ ريال يمني، ويتذبذب نزولا الى ٣٥٠ ريال، واستقر على الأقل في بداية يوليو ٢٠١٧ ب ٣٤٠ ريال للدولار، وقد تراجعت قيمة العملة الوطنية على نحو غير مسبوق خلال عام ٢٠١٨ م في النصف الثاني من سبتمبر ٢٠١٨ م عندما وصل سعر الصرف ذروته في ١ أكتوبر ٢٠١٨ م ليصل الى حوالي ٨٠٠ ريال / دولار ، مقارنه ب ٦٠٠ ريال / دولار في منتصف سبتمبر ٢٠١٨م مرتفعا بحوالي ٣٣,٣٪، خلال فتره وجيزة، وفي بلد يعتمد على الواردات لتغطية جل احتياجاته من السلع الغذائية والغير غذائية، لقد اربك التدهور الحاد في العملة المواطنين مستهلكين ومنتجين واجبر المؤسسات التجارية الكبيرة على اغلاق أبوابها لأيام، وانعكس ذلك على المشتقات النفطية حيث حدث شحة شديدة في الوقود، وشُلت حركة النشاط الاقتصادي، واشتعلت الأسعار وتفاقمت ازمه انعدم الامن الغذائي، واستمرت ازمه سعر الصرف خلال الفترة ١٥ سبتمبر / ١٥ نوفمبر ٢٠١٨ م بحيث أصبحت من أبرز العوامل المستجدة التي اثرت سلباً على الأوضاع على الأوضاع المعيشية للمواطنين في البلاد. يمكننا القول بانه رغم الانخفاض النسبي في سعر الصرف فيما بعد، نتيجة لتمويل البنك المركزي في عدن واردات السلع الأساسية: (قمح، دره، ارز، سكر، حليب أطفال، زيت الطبخ)، بسعر الصرف الرسمي وتراجعه التدريجي من ٥٨٥ ريال / دولار بداية نوفمبر ٢٠١٨م الى ٤٤٠ ريال / دولار في بداية ديسمبر ٢٠١٨. مدعوماً بالوديعة السعودية البالغة ٢ مليار دولار، وكذا المنحة المالية من المملكة العربية السعودية أيضا البالغة ٢٠٠ مليون دولار، بالإضافة الى منحة

الوقود لمحطات الكهرباء بنحو ٦٠ مليون دولار شهريا. الا انه لم يستقر، فخلال العام ٢٠١٩ م تصاعد متوسط سعر الصرف الموازي من ٥٣٧ ريال / دولار في يناير ٢٠١٩ م الى أكثر من ٥٧٠ ريال / دولار في مارس ٢٠١٩م، بل انه اقترب من ٦٠٠ ريال / دولار في بعض الأيام خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م تم يعود ليتراجع الى حوالي ٥١٣ ريال / دولار في ابريل ٢٠١٩م.

اما على المستوى الوطني فقد ارتفع الى نحو ٥٨٧ ريال للدولار في نهاية عام ٢٠١٩م ثم الى ٦١٠,٥ في يناير ٢٠٢٠م تم بلغ ٧١٨,٥ ريال / دولار في ديسمبر عام ٢٠٢٠م، بينما تفاوتت أسعار الصرف الدولار في عدن والتي ارتفعت فيها سعر الصرف الى ٥٣٧ ريال / دولار ثم الى ٦٤٠ ريال / دولار بين فترات المقارنة ثم ليبلغ اقصى مستوى لصرف الدولار في نوفمبر ٢٠٢٠ عند ٨٢٤ ريال ليتراجع قليلا الى ٨٠٠ ريال في ديسمبر ٢٠٢٠م، اما على مستوى أسعار الصرف في صنعاء فقد بلغ سعر الدولار في يناير ٢٠١٩م نحو ٥٣٦,٩ ريال / دولار ثم ارتفع الى ٥٨٦,٦ ريال / دولار في يناير ٢٠٢٠م ثم الى ٦١٣ ريال / دولار في نوفمبر ٢٠٢٠ م وتراجع قليل الى ٦٠٠ ريال / دولار في ديسمبر ٢٠٢٠ م ، بينما ظل في عدن في حدود ٨٠٠ ريال / دولار .

بعد ان تكررت عملية الطبع للنقد من العملة المحلية فئة الف ريال بشكل وحجم مختلف قليلا عن العملة السابقة وجرى تداولها في اليمن كافة ومنع تداولها في البنك المركزي اليمني صنعاء التابع لسيطرة الحوثيين ساهم في ارتفاع سعر صرف الدولار في يونيو ٢٠٢١م في مناطق الحكومة التابعة للشرعية الى ٩٤٠ ريال والى ٩٦١ في يوليو ٢٠٢١ وتجاوز حاجز الالف ريال في منتصف يوليو ٢٠٢١ بينما بقى في مناطق سيطرة الحوثي في حدود ال ٦٠٠ ريال وادى فارق الصرف الى ارتفاع رسوم الحوالات الداخلية بين مناطق الطرفين اذ بلغت الى حوالى ٧٠٪ من اجمالي المبلغ المرسل. واستمرت الزيادة في أسعار الصرف اذ بلغت في دروتها في شهر نوفمبر الى حوالى ١٧٠٠ ريال / دولار وهذا ماساهم الى ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية عامه وسبب ارباك لكل من المستهلك والتاجر، الى ان تغيرت إدارة البنك المركزي في ٦ ديسمبر شهد انخفاض كبير في أسعار الصرف اذ انخفض الى ٧٣٠ ريال نتيجة لاعلان وديعه سعودية وجمله من الإجراءات والإصلاحات المالية والإدارية التي تعمل على تخفيض وتثبيت من سعر الصرف ولكن سرعا ماارتفع في أواخر ديسمبر لقرابة ال ٩٠٠ ريال.

بالإمكان القول ان تفاوت واختلال اسعار الصرف بين كلٍ من صنعاء وعدن نتيجة لعدد من العوامل على راسها الافراط في طباعة النقود الجديدة والى منع تداول العملة من الطبعة الجديدة في المحافظات الشمالية ومحدودية توافر العملات الأجنبية في السوق المحلية والمضاربة النشطة لوسطاء وسماسرة وتجار العملات الأجنبية ومحلات الصرافة، وتداعيات جائحة كوفيد -١٩ على الأسواق وسبل العيش والانخفاض الحاد في التحويلات من العملة الصعبة الى اليمن بشكل عام وتحويلات المغتربين بشكل خاص، وقد نتج عن ارتفاع سعر الصرف زياده الأسعار الاستهلاكية للسلع والخدمات وخاصة المواد الغذائية الضرورية و المستوردة من الخارج، فوفقا لدراسة لصندوق النقد الدولي يؤدي تدهور قيمة العملة الوطنية بـ (١٪) الى ارتفاع معدل التضخم في حدود (٠,٣٦٪ - ٢٪)، مما يضعف القوه الشرائية للعملة الوطنية، ويقود لتأكل المدخرات وتخفيض القيمة الحقيقية للدخل وبالتالي انخفاض الاستهلاك الحقيقي وانزلاق مزيد من السكان تحت خط الفقر، خاصه وان اليمن مستورد صافي للغذاء

والدواء والكساء، ويتولد عن الازدواج في سعر الصرف العملة الصعبة اضرار كبيره لكثير من الاسر التي تتلقى تحويلات بين المحافظات الجنوبية والشمالية حيث تقدر تكلفة الحوالة المصرفية نسبة تتجاوز حوالي (٥٠٪) من قيمة المبلغ المحول (٦٢) مما يعكس مزيدا من الاضرار المعيشية التي تمس المواطن بشكل مباشر وغير مباشر، كما انه ارتفاع سعر الصرف يعد احد المخاطر الرئيسة التي تهدد استقرار الاقتصاد الوطني والمستويات المعيشية للأسر المتوسطة والفقيرة على وجه الخصوص، كما ان انخفاض قيمة الريال (ارتفاع سعر صرف العملة الصعبة) بنسبة (١٠٪) يؤدي الى زيادة معدل الفقر بما يتراوح بين (٢,٣) الى (٥,٦) نقطة مئوية، تبعا لمستوى الزيادة في أسعار المواد الغير غدائية (٦٣).

ثانياً: العوامل المؤثرة على سعر الصرف في اليمن بعد الحرب ٢٠١٥م:

هناك العديد من العوامل المؤثرة على سعر الصرف، يمكن اجمالها في الاتي:

- **شح المعروض من النقد الاجنبي:** نتيجة لتعثر انتاج وتصدير النفط والغاز وتوقف عائدات السياحة والقروض والاستثمارات الأجنبية علاوة على تأكل الاحتياطيات الخارجية وزيادة الطلب على النقد الأجنبي.
- **انقسام المؤسسات الاقتصادية** وتعارض/ تعطل السياسات النقدية والمالية على المستوى الوطني واتساع نشاط الصرافين غير الرسمي على حساب البنوك بالإضافة الى الصعوبات في نقل السيولة داخليا وخارجيا.
- **بطء مسار الوصول الى سلام مستدام** يعيد الاستقرار ويبعث على التفاعل ويرفع من التشاؤم بمستقبل التنمية ويضعف الثقة بالعملة الوطنية.
- **تظافر قوى العرض والطلب على سوق الصرف في اليمن** كان لها الأثر الأكبر في تحديد قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وبالأخص في ظل زيادة الطلب على العملات الأجنبية لتغطية الواردات وخاصة الواردات الغدائية والواردات البديلة للمنتجات والخدمات المحلية المتوقفة او المتعطلة.
- **فتح المجال امام القطاع الخاص لاستيراد الوقود** وتوقف البنك المركزي اليمني عن تغطية فاتورة واردات الوقود بسعر الصرف الرسمي (٢١٤,٩ ريال / دولار) ونظرا لندرة الوقود وارتفاع أسعاره المحلية في السوق السوداء بصورة قياسية تزيد الطلب في السوق لشراء النقد الأجنبي (الدولار) اللازم لاستيراد الوقود والسلع والمواد الأخرى وبالنتيجة ادى الى ارتفاع أسعار العملات الصعبة.
- **استمرار عجز الموازنة وتمويلها من مصادر تضخمية** أسهم في ارتفاع سعر الصرف بشكل كبير وتراجع القوة الشرائية للريال
- **الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة** ساهمت في ضعف الثقة في العملة الوطنية وبالتالي تدهور قيمتها وارتفاع الطلب على العملات الصعبة
- **ارتفاع سعر صرف الدولار نتيجة المضاربة** في سوق الصرافة وزيادة رسوم التامين والنقل على البواخر
- **تعرض بعض البنى التحتية للتدمير** مثل: المطارات والمونى واغلاق البعض منها مهما يقلل من عائدات خدمات الموانى والمطارات من النقد الأجنبي.

- **ارتفاع المخاطر وتكاليف** النقل والتامين على البضائع الوارده للموانئ اليمنية وهذا يعني زيادة الطلب على النقد الأجنبي لمواجهة الارتفاع في تكاليف النقل والتامين وبالتالي ارتفاع سعر الصرف مما عكس اثارا اقتصادية شديدة انعكست بظلالها على الوضع المعيشي للمواطن اليمني نتيجة لحدوث زيادة فورية في أسعار السلع الأساسية المستورده والوقود، مما يؤثر سلبا على الوضع المعيشي للمواطنين، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الواردات في تغطية احتياجات السوق المحلي من تلك السلع.
- **عوائق النقل الداخلي وضعف الرقابة** على الأسعار المحلية مما دفع بالمزيد من السكان الى دائرة الفاقة والحرمان.
- **انخفاض التحويلات المالية** من العملات الصعبة الى اليمن بشكل عام ومن قبل المغتربين اليمنيين بشكل خاص بسبب الإجراءات المتخذة وجائحة كوفيد – ١٩.
- **توقف تدفق الاستثمارات الأجنبية والوطنية** للاقتصاد الوطني وكذا عوائد الاستثمارات الخارجية لليمن.
- **توقف تدفق السياح الأجانب الى اليمن** بسبب الظروف الاستثنائية والأوضاع غير المستقرة مما أدى الى حرمان الاقتصاد من مدار هام للعملات الصعبة من قطاع السياحة.

ثالثاً: **الافاق المستقبلية لتحسين سعر الصرف في اليمن**:

نأمل جاهدين باتباع جملة من القرارات والإجراءات التي تساهم باستقرار أسعار الصرف في الدولة من أهمها:

١. استعاده الثقة بالبنك المركزي من جهة والبنوك التجارية في الداخل والخارج وتعزيز العلاقة بينهما ورجال الاعمال وذلك بالسماح لرجال الاعمال بالوصول الى ودائعهم والسحب منها بحرية طالما السحوبات بالإطار المسموح به، من حيث تفعيل دور البنك المركزي وإعادة تأهيل كوادره وبناء قاعد بيانات تساعده في تأدية مهامه.
٢. توريد الموارد السيادية وغيرها من موارد النقد الاجنبي من المصادر المختلفة الى البنك المركزي في الحسابات المخصصة لذلك لدعم رصيد البنك من العملات الأجنبية كإجراء يعزز موقف الريال في السوق.
٣. تعزيز موارد البلد من النقد الأجنبي عن طريق اعاده انتاج وتصدير النفط والغاز وتوريد قيمه المبيعات الى حسابات البنك المركزي دون ابطاء.
٤. حل مشكلة نشاط اعمال الصرافة وتعزيز الرقابة على نشاطهم وتنظيم عملهم وفقاً للقانون الصادر والمنظم لنشاط الصرافة والصرافين وقيام البنك المركزي بدوره في هذا الصدد والحد من المضاربة غير المشروعة بالعملة.
٥. اعاده العمل مع البنوك المراسلة وبالاعتمادات المستندية وفتحها كما كان من سابق في تسهيل الاستيراد والمساعدة في تخفيض كلفة الاجراءات وبالتالي بتخفيض كلفة الاستيراد.
٦. ضرورة تحييد الاقتصاد عن الحرب والسياسة وايجاد سلطه بنك مركزي واحده ذات قرار سيادي لضبط سعر الصرف واعاده تنشيط المنظومة المصرفية تحت ادارة البنك المركزي لضبط سوق الصرف الاجنبي.
٧. التوقف عن طباعة اي عملات جديده للريال دون وجود غطاء لذلك ودون رصيد كاف من النقد الاجنبي.

٨. على البنك المركزي وبالتنسيق مع البنوك التجارية والإسلامية بالتعاون بتفعيل السياسات النقدية الازمه لجذب الودائع بالعملات الاجنبية الى الجهاز المصرفي لتعزيز موقف الريال مقابل العمات الأجنبية
٩. تعزيز موقف الريال وتأمين الاستيراد وذلك بتوفير رصيد دائم في البنك المركزي لا يقل عن ثلاثة مليار دولار.
١٠. الافراج عن ارصده التجار في الخارج بأسرع وقت ممكن كحق اقتصادي قانوني سيادي يضمن مساعدتهم في استقرار سوق الصرف وأسعار المستهلكين.
١١. الاسراع في تحسين سمعه ومصداقيه ونزاهة الأجهزة التي تشرف على تطبيق السياسات المالية وسياسه سعر الصرف تحديداً في البلاد واجراء الإصلاحات الضرورية والازمه في هذا الصدد.
١٢. تحسين بيئة العمل في مجالات التجارة والاستثمار للراس مال المحلي والمغترب والاجنبي.
١٣. اعاده النظر في استخدام المنحة السعودية الجديدة وتسهيل استخدامها في مجال الاستيراد وتعزيز الشفافية في هذا المجال.
١٤. اعتماد سياسة سعر الصرف المعوم المدار لأهمية ذلك في تعزيز سعر صرف الريال.
١٥. توريد مرتبات المسؤولين والقوات المسلحة التي تصرف بالنقد الأجنبي للذين هم في الخارج الى البنك المركزي ومن ثم يقوم البنك المركزي بصرفها لمن هم في الداخل بالريال اليمني بسعر صرف متفق عليه وليس سعر صرف السوق - علما بأن المرتبات التي تصرف بالنقد الاجنبي للمتواجدين في الخارج لا يستقطع عليها ضريبة كما هو الحال للمرتبات والاجور لموظفي الجهاز الإداري والعسكري للدولة.
١٦. تشجيع الادارات المركزية للبنوك التجارية والإسلامية المتواجدة في صنعاء الى نقل مركز العمليات المصرفية للبنوك الى العاصمة المؤقتة عدن. وذلك باستخدام اساليب الترغيب وتقديم الحوافز القانونية والإجرائية لها وان تطلب تقديم المغريات لها من خلال ادوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة
١٧. اشراك القطاع الخاص ضمن مجلس ادارة البنك المركزي اليمن طبقا للقانون.
١٨. عدم السماح بفتح حسابات للحكومة ومؤسساتها خارج البنك المركزي.
١٩. التزام الشفافية في عمل البنك المركزي حسب المتطلبات الدولية.
٢٠. ضرورة التناسب بين العرض والطلب من العملة المحلية بما يتناسب مع المعروض من السلع والخدمات.
٢١. حل مشكلة الأرصدة المجمدة للبنوك التجارية في البنك المركزي.
٢٢. اتخاذ إجراءات لإعادة الدورة النقدية الى الاقتصاد لضمان التحكم في الكتلة النقدية من العملة المحلية.
٢٣. استخدام أساليب غير تضخمية لتمويل مصروفات الحكومة.
٢٤. تنفيذ قرار البنك المركزي الخاص بإصدار أوراق مالية لسحب الفائض من السوق.
٢٥. انشاء لجنة مدفوعات بالتنسيق بين البنك المركزي والبنوك التجارية والإسلامية وجمعية الصرافين والغرف الصناعية والتجارية وأجهزة القضاء والامن لحشد موارد النقد

الأجنبي من مصادرها المختلفة وإدارة استخدامها للأغراض المختلفة وضبط سوق الصرف.

٢٦. توريد العملات الأجنبية من مصادرها المختلفة الى الحسابات المخصصة لها في البنك المركزي والسيطرة على عمليات الدفع الدولية.

٢٧. قيام البنك المركزي وبالتنسيق مع الحكومة لاستخدام النقد الأجنبي في استيراد السلع الأساسية ووفق الأولويات.

٢٨. تفعيل القوانين النافذة المنظمة لسوق الصرف تحقيق نظام رقابة من خلال شبكة تحويلات مالية موحده وتحت إدارة البنك المركزي.

٢٩. السيطرة على كمية التداول من العملة المحلية وعلى التدفقات النقدية المحلية بطبعاتها المختلفة بين مناطق سيطرة الحكومة ومناطق سيطرة الحوثي.

٣٠. الغاء هوامش التمويل بين مناطق سلطات الدولة وسلطات صنعاء من خلال إجراءات تتعلق بطبعات الريال المختلفة.

٣١. اعادة صياغة وتحديث القوانين المنظمة لعمل شركات الصرافة وضبط نشاطها ونقل عمليات البنوك الى عدن وغيرها من القرارات والاجراءات.

أسعار صرف الريال اليمني / دولار - للمده (١٩٦٢ -٢٠٢١)	
عام	متوسط سعر الصرف (بالريالات)
١٩٦٢ _ ١٩٦٩	ريال إلا ربع
١٩٧٠ _ ١٩٧٢	ريال وربع
١٩٧٣ _ ١٩٨٢	٤,٥
١٩٨٣ - ١٩٨٩	٩,٧
١٩٩٠ - ١٩٩٤	١٢
المتوسط الحسابي للمده قبل الاصلاحات	١٢
١٩٩٥	١٠٠
١٩٩٦	١٢٨,١٩
١٩٩٧	١٢٩,٢٨
١٩٩٨	١٣٥,٨٨
١٩٩٩	١٥٥,٧٥
المتوسط الحسابي لفترة الثبيت الاقتصادية	١٢٩,٨٢
٢٠٠٠	١٦١,٧٣
٢٠٠١	١٦٨,٦٩
٢٠٠٢	١٧٥,٦
٢٠٠٣	١٨٣,٥
٢٠٠٤	١٨٤,٧٨
فترة التكيف الاقتصادي في إطار الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.	١٧٤,٨٦
٢٠٠٥	١٩١,٤٢
٢٠٠٦	١٩٧,٠٥
٢٠٠٧	١٩٨,٩٥
٢٠٠٨	١٩٩,٧٨
٢٠٠٩	٢٠٢,٨٥
فترة التكيف الاقتصادي في إطار الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.	١٩٨,٠١
٢٠١٠	٢١٣,٣٥
٢٠١١	٢١٣,٨
٢٠١٢	٢١٤,٣٥
٢٠١٣	٢١٤,٨٩
٢٠١٤	٢١٤,٨٩
فترة أحداث الربيع العربي	٢١٤,٢٥٦
٢٠١٥	٢٥٥
٢٠١٦	٣٠٠
٢٠١٧	٣٤٠
٢٠١٨	٥٢٠
٢٠١٩	٦١٣
٢٠٢٠	٨١٥
٢٠٢١	١٣٤٥
فتره ما بعد حرب ٢٠١٥م الحرب الانقلابية	٥٩٨,٢٨٥٧١٤٣

المصادر والمراجع:

١. علي عبد القادر علي، " تقويم برامج الإصلاح الاقتصادي "، جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، منظمة عربية مستقلة، الكويت، السنة السادسة، العدد (٦٤)، يونيو حزيران ٢٠٠٧م.
٢. أحمد عبد الرحمن السماوي، " واقع النظام المصرفي بين ٩٠- ٩٤م والإصلاحات التي تحققت خلال المدة (٩٨-٩٥م) "، بحث مقدم إلى ندوة المجلس الاستشاري اليمني الخاصة بإصلاح النظام المصرفي اليمني، صنعاء، ديسمبر ٩٨م.
٣. ياسين شرف، " سياسة إدارة أسعار الصرف في اليمن "، بحث مقدم إلى ندوة المجلس الاستشاري اليمني الخاصة بإصلاح النظام المصرفي اليمني، صنعاء، ديسمبر ٩٨م.
٤. فيصل سعيد فارع، "أوراق اقتصادية"، اصدار مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، النيل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، تعز، اغسطس، ٢٠١١م، ص٢٩٧.
٥. التقرير الاقتصادي السنوي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ٢٠٠٦.
٦. تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي لعده اعوام.
٧. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٦وصندوق النقد الدولي.
٨. البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي، الجمهورية اليمنية، صنعاء. لعده أعوام.
٩. مصفوفة الأولويات والسياسات والإجراءات العاجلة للتخفيف من حدة الازمة الاقتصادية في المناطق المحررة. مؤسسة الرابطة الاقتصادية. حلقة نقاش السادسة.
١٠. ملخص نتائج حلقة النقاش حول أسعار صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية، الأسباب والحلول المتاحة، مدينة عدن ٢٥ ابريل ٢٠٢١م.
١١. التقرير الاقتصادي ٢٠٢٠، وزاره التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية. اليونسيف.